بالتضامن الفعال مع نضال الشعوب المكافحة حتى يتم لها ولنا النصر الاكيد.

الموقف الامريكي

تواصل الولايات المتحدة الامريكية سياستها الامبريالية التقليدية في الشرق الاوسط على اساس معاداة المصالح والتطلعات العربية، والتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومحاولة بسط النفوذ الامريكي على المنطقة باسرها عن طريق تفتيت الموقف العربي وضرب علاقات الصداقة السوفياتية العربية. كما انها ما تزال تلتزم بالمحافظة على التفوق العسكري لاسرائيل على مجمل الدول العربية، وذلك بتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية وتغطية سياستها التوسعية.

وقد قفزت العلاقات الامريكية الاسرائيلية في السنوات الاخيرة الى اقصى حد يمكن تصوره، حينما ادخلت الادارة الامريكية تحولات هيكلية اساسية على العلاقات بين واشنطن وتل ابيب.

وقد اكتسبت هذه التحولات الجديدة خطورة خاصة من خلال تشكيل الهيئة السياسية العسكرية المشتركة، وهي الهيئة التي تتولى التخطيط والتدريب المشترك واعادة تركيز المعدات الامريكية في اسرائيل.

اضافة الى ذلك، تعمل الولايات المتحدة على دعم ومحاولة انقاذ الاقتصاد الاسرائيلي المنهار، وابرام اتفاقية تقضي باقامة المنطقة التجارية الحرة التي توفر للبضائع الاسرائيلية الدخول الى الاسواق الامريكية من دون ضرائب.

وبالرغم مما تقدم، فان هنالك بعض من يتوقع امكانية حدوث تغيير في السياسة الامريكية نحو ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين بعد تجديد ولاية ريغان للمرة الثانية. الا اننا، في منظمة التحرير الفلسطينية، لا نتوقع ذلك، لان الاسس التي تحكم التوجه الامريكي في هذه المنطقة لاتزال على ما هي عليه، عندما تقدم الرئيس ريغان بمشروعه في الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ذلك المشروع الذي اغفل حقوق شعبنا الوطنية كما اقرتها وحددتها الامم المتحدة، وهي حق تقرير المصير، والعودة، واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني.

ولعل في الموقف الصلب الذي اتخذه مجلسنا الوطني الفلسطيني، في دورته السادسة عشرة في الجزائر، من مشروع ريغان، ما يفسر ما تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية ومازالت، من ضغوط ودسائس ومؤامرات، تستهدف تصفيتها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وناطق رسمي باسمه ومعبر عن طموحاته الوطنية، وذلك تمهيداً للتعامل مع عناصر يائسة او متآمرة تقبل ما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية.

وبهذه المناسبة، فاننا نؤكد ان منظمة التحرير الفلسطينية ماتزال على موقفها الذي حددناه في دورة مجلسنا السابقة، والذي يتمثل في ان اي حل عادل لازمة الشرق الاوسط لابد ان يتم من خلال مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة وعلى اساس قراراتها، وذلك بمشاركة الدولتين الاعظم والدول المهتمة وجميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على قدم المساواة والتساوي في الحقوق.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الموقف الفلسطيني يحظي بتأييد عربي ودولي لا يشذ عنه الا الولايات المتحدة واسرائيل.

الدول الاوروبية الغربية
دول السوق الاوروبية المشتركة:

لم تشارك الدول الاوروبية الغربية الاعضاء في السوق المشتركة في المؤتمر الدولي حول قضية فلسطين، الذي عقد في جنيف صيف العام الماضي ١٩٨٣، الا بصفة مراقب، باستثناء اليونان التي شاركت بصفة كاملة. وكان هذا السلوك عبارة عن موقف من الدول المذكورة لاضعاف قرارات المؤتمر المذكور، وذلك انسجاماً مع موقف هذه الدول من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص عقد هذا المؤتمر. ولم تطور دول السوق الاوروبية المشتركة من موقفها الجماعي بعد بيان البندقية الا بالقدر الذي تضمنه بيان رؤساء الدول المذكورة، الصادر في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٤، والذي طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، وضرورة الاخذ بعين الاعتبار ارادة الشعب الفلسطيني بأية مفاوضات تتم، وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات الى جانب الاطراف المعنية الاخرى. غير ان هذا البيان، كسابقيه من بيانات المجموعة يبقى عبارة عن نصوص لا يتبعها اي اجراء عملي لتجسيد هذه النصوص في الواقع.

واذا اردنا ان نميز فيما بين دول المجموعة الاوروبية من حيث مواقفها الفردية داخل المجموعة،